

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخلافة هي وحدها التي يمكنها ضمان العدالة الحقيقية والأمن العام
(مترجم)

الخبر:

أعرب حزب تحريك إنصاف باكستان يوم الاثنين عن قلقه إزاء الوفيات الناجمة عن العمليات التي قامت بها إدارة مكافحة الجريمة في البنجاب، ودعا إلى إجراء تحقيق قضائي. ([الفجر الباكستانية](#))

التعليق:

لقد دعت لجنة حقوق الإنسان الباكستانية بالفعل إلى إجراء تحقيق فوري رفيع المستوى في الوفيات الناجمة عن العمليات التي قامت بها إدارة مكافحة الجريمة في البنجاب. وكانت إدارة مكافحة الجريمة قد قتلت أكثر من 900 شخص في الأشهر الثمانية الماضية. وتم اعتقال العديد من هؤلاء الأشخاص من منازلهم أمام عائلاتهم، ثم قتلوا لاحقاً في اشتباكات. وتعود جذور عمليات القتل خارج نطاق القضاء إلى ثقافة شرطية راسخة تشكلت خلال الحقبة الاستعمارية، وهي ثقافة تمارس القضاء على من يُعتقد أنهم مثيرو الشغب بدلاً من تقديمهم إلى المحاكم. في البنجاب، بدأت هذه الممارسة في الترسخ في ستينيات القرن الماضي ومنذ ذلك الحين تستخدمها الحكومات الإقليمية كحل سريع لمكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن، خاصة عندما تكون تحت ضغط من أجل إظهار نتائج سريعة. وهذا يشير أيضاً إلى نظام العدالة الجنائية الفاشل جداً، حيث تفضل الشرطة التخلص من المشتبه بهم بدلاً من اتباع عملية طويلة ومضنية. مثل كل الأنظمة الأخرى في باكستان، فإن نظام الشرطة موروث أيضاً من الهند البريطانية، والذي صُمم للحفاظ على السيطرة بدلاً من إنفاذ القانون أو تحقيق العدالة. اليوم، يعتمد تعريف الجريمة وطريقة التعامل معها على إرادة أصحاب السلطة. حيث أصبحت العدالة، بدلاً من أن تطبق، حلم الثوريين، وفي الأدب أصبحت مجرد كلمة تُردد في الشعر أو تُكرر في الخطب العاطفية.

يعرّف الإسلام العدالة بأنها التطبيق المطلق لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال إقامة الخلافة على منهاج النبوة وإلغاء جميع القوانين التي وضعها البشر. وعلى مدى 1300 عام، حققت الخلافة العدالة لرعاياها من خلال تطبيق هذه القواعد.

إن السبب في ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع هو تصميم المجتمع الذي أصبح أرضاً خصبة للخطايا. في الإسلام، لا يهدف العقاب إلى القضاء على المذنب، بل إلى القضاء على الخطيئة وتطهير المذنب، حيث إن العقاب الذي تنفذه الدولة في هذه الدنيا على خطيئة معينة يجبر عقاب الآخرة، لأن الشخص الذي يُعاقب يطلب المغفرة من الله سبحانه وتعالى. لا يقر الإسلام الحاجات الغريزية للإنسان فحسب، بل يوفر وسائل لإشباعها. كما يعترف بأن هناك أشخاصاً سيفشلون في البقاء ضمن الحدود ويرتكبون جرائم. على عكس الديمقراطية، ففي الإسلام، الله سبحانه وتعالى هو الذي أنزل الأحكام المتعلقة بالجريمة وشهادتها والعقاب عليها. وهي لا تعمل وفقاً لرغبة الحاكم. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

ظلت الشريعة معياراً للحضارة العالمية لمدة ثلاثة عشر قرناً، ما ألهم الدول الغربية إلى مراجعة أطر القانون والحكم فيها. وبمجرد إقامة دولة الخلافة، فإنها ستضمن تطبيق جميع الأنظمة وفقاً لأوامر الله سبحانه وتعالى. وسيضمن النظام القضائي الإسلامي جميع العقوبات المستتبطة من النصوص، ولن يتم تنفيذها إلا بعد إثبات إدانة المتهم. الغرض من الحكم من خلال هذه الأنظمة هو طاعة الله سبحانه وتعالى ومساعدة عباده في شؤون الحياة. في غياب العقوبات، لا يمكن كبح جماح الشرور في المجتمع كما قال الله سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إخلاق جيهان